

دور المجتمع المدني أو المنظمات الغير الحكومية في التنمية الاقتصادية المحلية *The role of civil society or NGOs in local economic development*

د. عبد الله ولد سيد أحمد فال¹

أستاذ اقتصاد بالمعهد العالي للمحاسبة وإدارة المؤسسات (موريطانيا)

Abdou77v@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2022/06/16

تاريخ القبول: 2022/06/12

تاريخ الإرسال: 2022/05/20

الملخص

حاولنا من خلال هذا المقال الوقوف على الدور الذي تلعبه المنظمات الغير الحكومية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة للدولة ، وبغية الوصول الى استدلال علمي و منطقي يمكن من بلورة هذا الدور ، تعرضنا لمفهوم و أهداف و مبادئ التنمية الاقتصادية المحلية و كذلك استعرضنا مفهوم المنظمات الغير الحكومية كشريك وفاعل اقتصادي إلى جانب المجموعات المحلية في إنشاء المرافق المنتجة للخدمات العمومية ، معززة بذلك أهداف التنمية المحلية .

Résumé

A travers cet article, nous avons essayé de situer le rôle joué par les organisations non gouvernementales dans la réalisation du développement économique local à la lumière des transformations économiques actuelles de l'Etat, et afin d'aboutir à un raisonnement scientifique et logique qui puisse cristalliser ce rôle, nous avons présenté le concept, les objectifs et les principes du développement économique local, ainsi que nous avons revu le concept d'organisations non gouvernementales comme partenaire et acteur économique avec les collectivités locales dans la mise en place d'équipements productifs pour les services publics, renforçant ainsi les objectifs de développement local.

¹. المؤلف المرسل: عبد الله ولد سيد أحمد فال. Abdou77v@yahoo.fr

مقدمة

إن التحولات الاقتصادية الجديدة، تتطلب مراجعة دقيقة وفاعلة، للقوانين والأنظمة والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والتشريعات ذات الصلة على المستوى المركزي والمحلي، لتستوعب أشكال العلاقات القانونية الجديدة التي يقرها النظام العالمي الجديد. بحيث تحافظ الدولة على المكتسبات التي تحققت لمتلقي الخدمات طوال عقود طويلة كانت هي من يقدمها له، مع الاهتمام بزيادة كفاءة ومستوى هذه الخدمات، ومواكبتها للتطور الذي يشمل كل مناحي الحياة. حيث تسعى الدولة إلى تجسيد أهداف الحكم الموسع في العدالة والإنصاف، وكفاءة استخدام الموارد الطبيعية والبشرية والمالية، وكفاءة تقديم الخدمات العمومية. ومن أجل ذلك يتم تحديد مجالات العمل والنشاط لكل من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. حيث تكون الريادة في الحياة الاقتصادية، في يد القطاع الخاص في ظل اقتصاد تنافسي قائم على مبدأ الحرية الاقتصادية. وتعمل الحكومة ومؤسساتها على ضمان الحرية السياسية والاقتصادية من خلال إيجاد أطر قانونية تعززها، وترفع كفاءة الجهاز الإداري وتعمل على تنمية الموارد البشرية، عبر الاهتمام بالمجالات التعليمية والصحية، وأخيرا تحافظ الحكومة ومؤسساتها على مساواة الأفراد أمام القانون.

أما المجتمع المدني (الطرف الثالث من الشراكة) فإن عليه تعبئة جهود الأفراد في منظمات قوية تشارك بفاعلية في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتلعب دورا في التأثير في السياسة العامة. ويتمثل دور مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها قناة تنمية فعالة، في العمل على توعية أفراد المجتمع بأهداف وبرامج التنمية القومية والجهوية والمحلية. وتعمل على دمج مصالح ورغبات شرائح المواطنين وتقديمها بشكل طلبات للسلطات المحلية أو الوطنية من أجل تحقيقها. كما أنها تقوم كذلك بحملات توعية بالمشاركة في صنع القرارات العامة، وكيفية التأثير و الضغط، وماهية الوسائل والقنوات التي يمكن أن يسلكها المواطن من أجل أن يوصل صوته إلى تلك السلطات.

وعن هذا الطرف الثالث، المجتمع المدني وبالتحديد عن أحد أهم مكوناته وهي المنظمات غير الحكومية، يدور هذا المقال معالجا إشكالية مدي فعالية هذه المنظمات في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، وذلك من خلال الفقرات التالية:

الفقرة الأولى : مفهوم وأهداف التنمية الاقتصادية المحلية ؛

الفقرة الثانية : مبادئ وأهمية التنمية الاقتصادية المحلية؛

الفقرة الثالثة : مفهوم المنظمات غير الحكومية و علاقتها بالحكومة المركزية ؛

الفقرة الرابعة : العلاقة والتفاعلات بين المنظمات غير الحكومية؛

الفقرة الخامسة : العلاقة بالمجتمع المستفيد؛

الفقرة السادسة : تقييم ورقابة المنظمات غير الحكومية ؛



الفقرة السابعة : دور المنظمات غير الحكومية في التنمية الجهوية و المحلية؛

الفقرة الأولى: مفهوم وأهداف التنمية الاقتصادية المحلية

1- مفهوم التنمية المحلية

ظهر مفهوم التنمية المحلية، بعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية، لكونها وسيلة لتحقيق التنمية على المستوى الوطني. فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، عبر مساهمة السكان في وضع و تنفيذ مشروعات التنمية، مما يستوجب تنسيق الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية، لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية. وإدماجها في التنمية الوطنية⁽¹⁾. وهكذا انطلقت فكرة التنمية المحلية، من فكرة أساسية تؤكد أن التوجه التنموي قد أهمل الوسط الريفي والمعارف المحلية التقليدية، التي اكتسبتها المجتمعات الريفية التقليدية على مدى قرون. لذا أصبحت هذه المعارف (منذ مطلع الثمانينات في القرن الماضي وبالنسبة إلى العديد من المؤسسات المختصة في التعاون الدولي) محل دراسة ومصدر استلهم للعمل التنموي، باعتبارها قابلة للتطوير. ذلك لأن المجتمعات التقليدية ليست في الواقع جامدة، بل تتطور باستمرار وهي قابلة للتكيف مع ما تشهده من ظروف جديدة. ويمكن في هذا الصدد إعادة الاعتبار لطرق العلاج التقليدية وكيفية استغلال الموارد الغابية والمائية والفلاحية وكل الموارد المتاحة محليا.

ويقوم مفهوم التنمية المحلية على ثلاثة عناصر رئيسية⁽²⁾:

✓ المشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية، والتي تقود إلى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين

مستوى معيشتهم، ونوعية الحياة التي يعيشونها معتمدين على مبادراتهم الذاتية.

✓ توفر مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية، بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس والمشاركة.

✓ توفر نظام إداري لا مركزي يقوم على أسس إدارية علمية.

وتعرف التنمية المحلية، من قبل الأمم المتحدة على أنها (العملية التي يشترك فيها كل الناس في المجموعات المحلية، ويعملون سوية لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي، الذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة، وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجيدة وتحسين نوعية الحياة لعموم السكان بما فيه الفقراء والمهمشين).

وتعرف كذلك بأنها تلك التنمية التي تستهدف حيزا جغرافيا محددًا، يتم تقسيمه على أسس إدارية أكثر من ما هي اقتصادية (مدينة، بلدية، أو رقعة جغرافية محددة)⁽¹⁾.

ولقد اختلف المفكرون الاقتصاديون والاجتماعيون، في تحديد مفهوم التنمية المحلية، كل وفق تخصصه. حيث يعرفها محي الدين صابر (على أنها مفهوم حديث الأسلوب، للعمل الاقتصادي والاجتماعي في مناطق محددة، يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاقتصادية والاجتماعية . وهذا الأسلوب يقوم على أحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية. وأن يكون ذلك الوعي قائما على



أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا⁽²⁾.

كما عرفت كذلك بأنها العمليات التي تتضافر فيها جهود الأهالي، مع جهود السلطات الحكومية، لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية. والعمل على تكامل هذه المجتمعات في حياة الأمم وتمكينها من المساهمة مساهمة كاملة في التقدم القومي⁽³⁾.

كما تعرف بأنها عبارة عن تلك العملية التي يعمل من خلالها القطاع العام والخاص و المجتمع المدني جماعيا، على خلق الظروف الجيدة، لتحقيق نمو اقتصادي ومستوى معيشة جيد للمجتمع المحلي.

ومن خلال قراءة سريعة لهذه التعاريف سنحاول تحديد أهم ما تتضمنه بخصوص التنمية المحلية.

✓ إن التنمية المحلية تعتمد على الجهود المحلية للمواطن في منطقة معينة؛

✓ إنها عملية إحداث تغيير إيجابي ؛

✓ الغرض منها تحقيق الأهداف التنموية للمجتمع المحلي ؛

✓ إنها عملية يشارك فيها إلى جانب الجهود المحلية، كلا من القطاعين العام والخاص و المجتمع المدني.

وعليه سنعرف التنمية المحلية من خلال المفهوم التالي:

" تعتبر التنمية المحلية عملية من خلالها تتضافر الجهود الشعبية والقطاعين العام والخاص والمنظمات الغير حكومية، على تحقيق أهداف المجتمع المحلي الاقتصادية والاجتماعية وتحسين ظروفه المعيشية ".

2- أهداف التنمية الاقتصادية المحلية

إن التنمية المحلية هي غاية لكل تنمية اقتصادية و اجتماعية حقيقة، وفي نفس الوقت وسيلة لضمان التوزيع العادل للجهود ومشاريع التنمية وعائداتها على المستوى الوطني. كما أنها تحقق طموحات وحاجيات المواطنين الفعلية، من خلال مشاركتهم في تنمية مجتمعاتهم، سواء على مستوى التخطيط أو التنفيذ أو الرقابة أو التقييم.

إن عملية التنمية المحلية، تشجع على قيام المعنيين بإدارتها على تأسيس شراكة حقيقية بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني، بهدف التعاون لإيجاد حلول محلية لما يواجهونه من تحديات اقتصادية واجتماعية عامة⁽³⁾.

حيث تسعى التنمية المحلية إلى تقوية ودعم المشاركين، المحليين على الاستفادة بفاعلية من قطاع الأعمال المحلي، ورأس المال ومصادر التمويل المحلية المتاحة والكامنة لتحقيق أهداف وأولويات المجتمع المحلي.

ولعل الهدف الأول الذي ينبغي الإشارة إليه، نستشفه من مصطلح التنمية المحلية، الذي يتضمن تحقيق أكبر قدر من تنمية جهود المواطنين في الجمع وتأكيد استمراريته. وذلك باستغلال كل الموارد الطبيعية والبشرية في المجتمع، والعمل على تنميتها. وتأتي بقية الأهداف الأخرى في ما يلي:

1- التحسين المادي والاقتصادي لمستوى الحياة للمجتمع المحلي؛

2- العمل على زيادة المشاركة الشعبية في عميلة صنع القرار؛



- 3- الحد من الفقر والجهل والتخلف؛
- 4- العمل على تحديد فكر القيادات التقليدية وكذا مؤسسات المجتمع المحلي؛
- 5- خلق بيئة مناسبة للعمل الجماعي ودعم روح التعاون والتضامن؛
- 6- اكتشاف وتدريب قادة جدد والمساعدة على تكوين مؤسسات أو منظمات جديدة لدعم المشاركة الشعبية؛
- 7- تقديم الخدمات العمومية في الزمان والمكان المناسبين؛
- 8- استغلال الثروات المحلية استغلالاً أمثل؛
- 9- تطوير عناصر البنية التحتية الأساسية كالتعليم والصحة والنقل والماء والكهرباء حيث تعتبر مقوم أساسي من مقومات التنمية.

وباختصار فإن التنمية المحلية تمثل استراتيجية عملية تهدف إلى الأهداف التالية:

- تهدف إلى تحقيق القيم المحلية وإثارتها بشكل يمكنها، من مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة، كالفقر والحاجات الأساسية والوظائف المحلية؛
- تهدف إلى رفع القيمة المضافة للإنتاج المحلي، وتدريب وتمكين المهارات المحلية ورفع مستوى الدخل المحلي وزيادة الروابط الاقتصادية بين الأنشطة المحلية⁽⁴⁾؛
- تهدف إلى إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونقصد هنا بالتنمية هي التغيير الهيكلي لنوعية الحياة؛
- زيادة حرص المواطنين على المحافظة على المشروعات التي ساهموا في تخطيطها وتنفيذها؛
- رفع المستوى المعيشي عبر تنوع الأنشطة الاقتصادية والتجارية والاجتماعية وذلك بتنشيط وتنوع موارد وطاقت المجال الجغرافي. مما يحدث تغيير نوعي في حياة المنطقة يمكن رؤيته من خلال المستوى المعيشي وتطوير البيئة المحلية وتحسين مستوى الخدمات، عن طريق فك العزلة عن المناطق النائية والمساهمة في دمجها في الاقتصاد القومي.

الفقرة الثانية : مبادئ وأهمية التنمية المحلية

1- مبادئ التنمية المحلية

توجد مجموعة من المبادئ العامة، تتعلق باستراتيجية التنمية المحلية، ذاتها كعملية متكاملة، بحيث إذا لم تتوفر هذه المبادئ أو أهمل بعضها، فقدت التنمية المحلية ركائز تحقيق أهدافها الكاملة. وتصبح بذلك منهجا ناقصا، وتتلخص هذه المبادئ في الشمول والتكامل والتوازن والتنسيق والتخطيط المحلي.

✓ **الشمول:** ويعني هذا المبدأ ضرورة تناول استراتيجية التنمية المحلية، في جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكذلك جميع قطاعات المجتمع السكانية والجغرافية. بحيث تغطي المشروعات والبرامج كل المجتمع المحلي، من أجل تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص وإرضاء المواطنين⁽⁵⁾.

✓ **التكامل:** ويعني هذا المبدأ التكامل بين الريف والحضر، بمعنى أنه لا يمكن إجراء تنمية ريفية، دون تنمية حضرية أو العكس. حيث توجد علاقات عضوية بين الريف والحضر وتبادل



اقتصادي وثقافي، يفرض تكامل العملية. بالإضافة إلى امتصاص التنمية الريفية، لحدة مشكلة الهجرة من الريف إلى المدينة. الذي تعاني منه الدول النامية بصفة خاصة. وكذلك التكامل بين الجوانب المادية والبشرية، للتنمية ما هي إلا أحداث تعبير في المجتمع بجوانبه المادية وغير المادية بشكل متوازن⁽⁶⁾.

✓ **التوازن:** ويعني هذا المبدأ الاهتمام بفروع التنمية حسب حاجة المجتمع، فلكل مجتمع احتياجات ومتطلبات تفرض وزنا خاصا، في استراتيجيته للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. فمثلا المجتمعات الفقيرة تحتل قضايا التنمية الاقتصادية فيها وزنا أكبر، على ما عداها من الجوانب الاجتماعية والثقافية مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية والقضايا الأخرى تعتبر بمثابة فروع منها.

✓ **التنسيق:** ويهدف إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع، وتضافر جهودها وتكاملها، مما يمنع ازدواجية الخدمة أو تضاربها. لأن ذلك يؤدي إلى تضيع الجهود وزيادة التكاليف. حيث يتم التنسيق بين كل الفاعلين في استراتيجية التنمية المحلية من حكومة مركزية وسلطة محلية وقطاع خاص ومجتمع مدني ومواطنين.

✓ **التخطيط المحلي:** يعتبر التخطيط المحلي مبدءا أساسيا لبلوغ أهداف التنمية المحلية. وعلى هذا الأساس فإن التخطيط السليم للتنمية المحلية يقوم على مجموعة من الأسس من بينها:

- أن يكون التخطيط واقعيا، و على أسس الموارد البشرية والمادية المتاحة؛
- أن يكون التخطيط شاملا ومتكاملا، لمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وذلك لتحقيق الأهداف المنشودة؛
- أن يكون التخطيط مرنا بحيث يمكن إعادة هيكلته على ضوء التجربة والتقييم.

2- أهمية التنمية الاقتصادية المحلية

على الرغم من النتائج الإيجابية التي قد تنجم عن استراتيجيات التنمية الوطنية (القومية)، على المستوى العام، كارتفاع الدخل القومي، زيادة الناتج الوطني، زيادة الصادرات وارتفاع نسب تقديم الخدمات في المجتمع. إلا أنها في الواقع لا تضمن عدالة في التوزيع على جميع المواطنين في مختلف أقاليم الدولة. ومن هنا فإن أهمية التنمية المحلية تتجلى أساسا، في تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. وذلك من خلال عدة نقاط أهمها⁽⁷⁾:

- 1- تحقق التنمية المحلية، التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي، والحد من العزلة لبعض المجتمعات للاستفادة من نتائج برامج التنمية القومية؛
- 2- توفر برامج التنمية المحلية، وسائل الاتصال بين المحليات والتخطيط القومي مما يسمح بالتأثير المتبادل؛
- 3- تساهم برامج التنمية المحلية في مواجهة بعض المشكلات الاقتصادية المحلية، مما يجعل الموارد القومية، أكثر قدرة على مواجهة المشاكل الأخرى. بمعنى أن التنمية المحلية ترفع جزءا من الأعباء الأخرى عن كاهل الدولة؛



- 4- توفر برامج التنمية المحلية، المناخ الملائم لبرامج التنمية القومية، مما يسمح بالتطلع الإيجابي للتغيير الاقتصادي والاجتماعي المقصود، الذي تهدف إليه برامج التنمية بصفة عامة؛
- 5- تمكن تجارب التنمية المحلية، من توضيح الرؤية الواقعية، لما يتناسب مع احتياجات ومعطيات المجتمع. وهذا يمهّد للتخطيط الواقعي للتنمية على المستوى القومي؛
- 6- الحد من المعوقات والمشاكل التي تواجه استراتيجيات وخطط التنمية القومية؛
- 7- تلعب برامج التنمية المحلية دور سد الثغرات في استراتيجيات التنمية القومية.
- إن هذه الأهمية البالغة للتنمية المحلية والتي بدأت الدول النامية على وجه الخصوص تدركها، جعلت العديد من هذه الدول، تعيد النظر في سياستها التنموية، التي طالما همشت المجتمعات المحلية. وعرضتها للإهمال الشديد مكثفة بالتركيز على العائد التنموي القومي، بغض النظر عن عدالة توزيعه، ومدى بلوغ الخدمات والمشاريع الحيوية إلى مستحقيها⁽⁸⁾. ولقد أعطت الأمم المتحدة بدورها لقضية التنمية المحلية، اهتماما بالغاً منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين. وكانت مساهمتها كبيرة في انتشار فكرة التنمية المحلية على المستوى الدولي، و تطويرها كمقاربة جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تركز على الجهود المشتركة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني ممثلاً بالمنظمات الغير حكومية .

الفقرة الثالثة : مفهوم المنظمات غير الحكومية وعلاقتها بالحكومة

1- مفهوم المنظمات غير الحكومية

القطاع الثالث، النظام الثالث، المنظمات غير الهادفة للربح، المنظمات غير الحكومية، القطاع المتنقل، المنظمات الطوعية الخاصة، النظام الأهلي، النظام الخيري، القطاع الخفي. تلك هي مجموعة من المصطلحات التي تعبر عن نفس الظاهرة وأكثر هذه المصطلحات شيوعاً المنظمات غير الحكومية وبصفة عامة تتسم هذه المنظمات بعدة خصائص⁽⁹⁾:

- هيكل رسمي وتهدف للبقاء ؛
 - غير هادفة للربح بصفة عامة ؛
 - ليست لها علاقة هيكلية بالحكومة، وإن كان بإمكانها الحصول على مساعدات حكومية مالية ؛
 - ذاتية الحكم ؛
 - قائمة على أساس المشاركة الطوعية .
 - لا تباشر نشاطاً سياسياً رغم ما قد يكون لها من مواقف في الشأن العام .
- وتمثل المنظمات غير الحكومية، مجموعة من المنظمات المتنوعة ذات المهام المختلفة التي تقع بين السوق والدولة، وتقوم بأنشطة الإغاثة الإنسانية والدفاع عن مصالح الفقراء وحماية البيئة وتحقيق التنمية الاجتماعية وغير ذلك من الأنشطة المماثلة.

وقد مرت المنظمات غير الحكومية بثلاثة مراحل⁽¹⁰⁾:



المرحلة الأولى: مرحلة الإغاثة، حيث تعبر هذه المنظمات عن أزمات محددة في المجتمعات المحلية، ينتج عنها تدخل حكومي لا يقدم حلولاً صارمة. فيبدأ العمل الطوعي في الظهور بين المواطنين كرد فعل للإخفاق الحكومي.

المرحلة الثانية: تأخذ المنظمات غير الحكومية في اتساع خارج النطاق المحلي، ويبدأ العامل الاقتصادي يدخل بعض الشيء في أعمالها الأمر الذي دفع البعض ليطلق عليها شركات الأعمال الصغيرة .

المرحلة الثالثة: وفي هذه المرحلة أصبحت المنظمات غير الحكومية، أفضل من الناحية المؤسسية وقادرة على التغلغل في المجتمع وحصلت على الاعتراف، باعتبارها واحدة من مؤسساته ويعرف هذا الجيل من المنظمات بمنظمات التنمية المؤسسية المتواصلة.

وبعيدا عن اختلاف مدارس الاقتصاد والعلوم السياسية، فإنه بالإمكان القول بأن ظاهرة انتشار المنظمات غير الحكومية، يفسر بعدة أفكار منها⁽¹¹⁾:

- أن ذلك الانتشار يعد عودة الأساليب التقليدية لإنجاز وظائف المجتمع ؛
- أنه حركة نمو لا مركزية الوظائف الحكومية، لتحقيق الكفاءة والفاعلية؛
- أن تلك المنظمات تشكل جسرا للالتقاء بين القطاعين العام والخاص في ضوء تقليص دور الدولة ؛
- أن هذه المنظمات هي البديل المؤسسي لإخفاقات المنظمات الحكومية.

2- العلاقة مع الحكومة

تتوقف طبيعة هذه العلاقة في الأساس على توجهات تلك المنظمات، تجاه الجهاز الحكومي. ومدى تعهد الحكومات بالحفاظ على مجتمع تعددي، وقدرتها على تنفيذ ذلك دون ضغط.

كذلك فإن طبيعة الوظيفة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية، هي التي تحدد شكل علاقتها مع الحكومة. فالمنظمات التي تؤدي وظائف خدمية، تختلف عن تلك التي تؤدي وظائف اجتماعية. كما أن النوعان يختلفان من حيث طبيعة علاقتهما مع الحكومة عن المنظمات التي تقوم بوظائف تمثيلية عن شرائح اجتماعية معينة.

ومن الممكن تصور العديد من المواقف المعقدة بين الحكومة والمنظمات والتي تنتج من معارضة المنظمات غير الحكومية للسياسية عامة للحكومة، هذا في الوقت الذي تعتمد فيه على دعم مالي حكومي، لأداء بعض وظائفها. كذلك فإن الحكومة بدورها قد تجد نفسها بحاجة لتطبيق قيودها الضبطية، على بعض المنظمات رغم حاجتها إليها لتقديم خدمات عامة.

وقد توجد منظمات غير حكومية، تقوم الحكومة بتأسيسها لخدمة مصالحها، وربما يقوم برئاستها أحد المسؤولين الحكوميين، ويطلق عليها اسم المنظمات غير الحكومية الحكومية.

وهناك منظمات غير حكومية، تعمل في جانب الحكومة باعتبارها مقاولين للحكومة غير هادفة للربح. وعلى النقيض من ذلك توجد بعض المنظمات الغير حكومية، تعارض أي اتصال أو تعاون مع الحكومة، كالمنظمات الدينية المحافظة. بل إن بعضها له توجه أكثر راديكالية ويرى أن الحكومة هي المعارض الأول للمجتمع المدني.



إلا أنه لا يجب الأخذ للأمور بهذه الحدة، فبعض المنظمات التي تقوم الحكومات بتأسيسها، قد يكون الهدف الوحيد من ورائها، جمع موارد المانحين الدوليين. وقد يكون الهدف منها توجيهي. أو تنافسي مع المنظمات الأخرى.

ويحاول بعض المسؤولين الحكوميين، استغلال بعض المنظمات في تنفيذ السياسة العامة، دون الاصطدام بالإجراءات واللوائح، بل إن البعض قد يسعى لخدمة الحكومة من خلال ساعات عمل كمتطوع في المنظمات غير الحكومية.

ومن ناحية أخرى فإن الحكومات لا تتعامل مع المنظمات من منظور واحد، فبعض هذه الحكومات تسعى لفرض قيود على أنشطة تلك المنظمات والحد من قدرتها السياسية والإدارية، وبالأخص النظم التي تحظر نشاط الأحزاب السياسية المعارضة والاتحاديات ومن ثم تلعب فيها المنظمات غير الحكومية دور المعارضة السياسية. وفي بعض الأحيان قد تستخدم المنظمات غير الحكومية أنشطتها الاجتماعية الحميدة وقدرتها على توصيل الخدمات للأفراد في التغطية على أنشطة سياسية.

وبشكل عام فإن المنظمات غير الحكومية، لها القدرة في التكيف وبناء التحالفات مع المسؤولين في الحكومات الذين لهم السلطة والنفوذ في التأثير على عملها. وتتلخص علاقة الحكومة بالمنظمات غير الحكومية في النقاط التالية⁽¹²⁾:

✓ الحكومة هي مصدر التشريعات التي تنظم قواعد العمل والنشاط في هذا القطاع، وتتضمن هذه التشريعات كيفية تأسيس أو تكوين المنظمات غير الحكومية وقواعد وإشراف ورقابة الأجهزة الحكومية عليها.

✓ تمثل الحكومة أحد مصادر التمويل للجمعيات الأهلية، وغالبا ما تضع قواعد تحدد أولويات التمويل وفقا للاحتياجات الاجتماعية، وأهمية المشروعات التي تبناها هذه المنظمات. كذلك فإن الحكومة في كثير من الحالات، توفر دعما فنيا للمنظمات غير الحكومية، من خلال إعارة بعض موظفيها وخبرائها للعمل في هذه المنظمات.

✓ تدخل الحكومة في علاقات خاصة مع المنظمات غير الحكومية، من خلال اختيار البعض منها لتنفيذ مشروعاتها وخططها في مجالات مختلفة.

✓ إن الحكومة تقوم بتحديد الجهات أو الأجهزة الإدارية التي تشرف على نشاط هذه المنظمات كما تحول لها سلطات واختصاصات تسمح لها بذلك.

الفقرة الرابعة : العلاقات بين المنظمات غير الحكومية

لا شك في أن تهيئة بيئة عمل المنظمات غير الحكومية، لا تصبح مواتية وملائمة للنمو والتطور، حتى تعتمد على العلاقات بين بعضها البعض. حيث يشكل مستوى الثقة بينها عاملا مهما فيها، أي في هذه العلاقات. ويكمن قياس مستوى الثقة هذا، بمدى التعاون والتفاعل والتنسيق⁽¹³⁾.



ويمكن قياسه بمدى قدرة هذه المؤسسات على التضامن والتكاتف معا، للتأثير في السياسات العامة ومن ثم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهنالك مظاهر مختلفة من العلاقات بين المنظمات غير الحكومية من أهمها التنسيق في مجالات العمل المشتركة⁽¹⁴⁾. حيث يشكل التنسيق مكونا هاما لتقوية القدرات الذاتية للمنظمات ويحقق بعض التكامل في وظائفها كما انه يعزز عملية ترشيد الموارد المتاحة لها.

فالتنسيق بين المنظمات غير الحكومية، يعتبر آلية فعالة في تحقيق المصلحة العامة في المجتمع المستهدف . ويرتبط التنسيق بين المنظمات غير الحكومية، بعدد من المتغيرات بعضها يتعلق بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، والبعض الآخر يتعلق بمدى نمو وتطور وفاعلية العمل المدني، وتنوع أنشطته وأدواته. وكذلك مدى وعي العاملين في هذا القطاع، بأهمية التنسيق والتفاعل والتعاون بين منظمات العمل الأهلي، على مختلف المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

ويوجد في الوقت الحالي أشكال تنظيمية عديدة، للتنسيق بين المنظمات غير الحكومية، تتراوح بين اتحادات عامة على المستوى الوطني أو الإقليمي، على مستوى الوحدات الإدارية تمثل جميع المنظمات الفاعلة في المنطقة، بنص القانون. أو اتحادات نوعية تضم في عضويتها المنظمات الغير الحكومية، في مجال واحد مثل المعوقين، الطفولة، الأمومة، البيئة....إلخ.

مخطط يبين مختلف عمليات التنسيق بين المنظمات غير الحكومية



الفقرة الخامسة : العلاقات مع المجتمع المستهدف

إن عمل المنظمات غير الحكومية، محاطا بثلاثة افتراضات تثار في الأذهان، بمجرد ذكر تلك المنظمات⁽¹⁵⁾.

✓ أن هذه المنظمات تدعم كفاءة توصيل الخدمات العامة للمواطنين.

✓ لعب دور تخليص المجتمع من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

✓ تمثل قوة ضغط للمجتمع المدني ألتعددي.

وقد توجد ثلاثة أنواع من المنظمات غير الحكومية بمعيار العلاقات مع المستفيدين⁽¹⁶⁾:

الأولى: منظمات غير حكومية تقوم بتقديم منافع عامة، وممول من صناديق خاصة تقدم خدمات اجتماعية متنوعة للمجتمع المحلي.

الثانية: منظمات غير حكومية، تهدف لتمويل و تقديم خدمات اقتصادية اجتماعية وفنية للأندية الثقافية والرياضية، واتحاديات التجارية وما شابه ذلك. وتعد منظمات هذه الفئة أكثر ميلا للقطاع الهادف للربح مقارنة بالقطاع الخيري .

الثالثة: فهي منظمات غير حكومية هدفها الضغط والعمل السياسي، فهي لا تهدف إلى تقديم المنافع بنفسها، وإنما تعمل على إقناع الحكومة بالقيام بها. وتلعب دورا مهما في إطار عمل الحكومة الديمقراطية. وعموما قد تكون العلاقة بين هذه المنظمات والمستفيدين، تتمثل في تنفيذ مشاريع مولد للدخل، كجزء من أنشطتها لخدمة الفئات المستهدفة في المجتمعات المحلية التي تعمل فيها.

ومن المنطقي قوله إن هذه المشاريع، قد تساهم بدرجات متفاوتة في حل بعض المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع. ويتفاوت أداء هذه المشاريع وفعاليتها من حيث المدخلات المستخدمة في المشروع، مقارنة مع المخرجات والقدرة على تحقيق الاستدامة، وخدمة أكبر عدد من المستفيدين والوصول إلى الفئات الأكثر احتياجا في المجتمع... إلخ.

هذا و تهدف المنظمات غير الحكومية، إلى تحقيق جملة من الأهداف طبقا للنشاط والمجال الذي تحدده، كعلاقات بينها وبين المجتمع المستهدف⁽¹⁷⁾.

وغالبا ما تتداخل المنظمات غير الحكومية في المجالات التالية كمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

- مكافحة الفقر والبطالة لشريحة من شرائح المجتمع ؛
- الصحة الإنجابية والثقافة الصحية ؛
- التنمية المحلية والبيئية ؛
- الإسهام بالنهوض بالعمليات التعليمية ومحو الأمية ؛
- الإسهام في بناء القدرات ودعم ثقافة التطوع ؛
- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة المدرة للدخل.

الفقرة السادسة :التقييم ورقابة أداء المنظمات الغير حكومية

1- تقييم أداء المنظمات غير الحكومية ومشكلاته

عادة ما تبعد المنظمات غير الحكومية، عن تقييم أعمالها من منظور العائد المالي، ولكن من خلال الرسالة التي تسعى إلى إيصالها، والخدمات التي تقوم بتقديمها. ونظرا لصعوبة قياس أداء الخدمة، باعتبارها كيانا غير ملموس، يكون هناك اختلاف في تقييم أدائها. فمتلقي الخدمة له معايير قد تختلف عن تلك التي يؤمن بها مقدمها، في حين تبدو معايير الجهات المانحة مغايرة .

ليصبح تقييم الأداء مسألة قائمة على منظور القيم الاجتماعية، التي قد تكون محل اتفاق أو اختلاف.

لكن من المنظور الاقتصادي فإن مدى مساهمة مشاريع المنظمات غير الحكومية في التنمية الاقتصادية من خلال مؤشرات:



- ✓ مستوى الدخل والنتائج؛
- ✓ مستوى العمالة؛
- ✓ مستوى التعليم و الصحة؛
- ✓ مستوى البنى التحتية الصلبة .

هذا من جانب المجتمع المستهدف، وربما تبدوا قضية تقييم الأداء من جانب المنظمات نفسها. حيث من السهولة بمكان تحديد الأهداف ومعرفة ما إذا كان تم إنجازها أو تم التقصير في ذلك.

مشاكل تقييم الأداء:

- من أهم المشاكل والمعضلات التي تواجه تقييم الأداء للمنظمات غير الحكومية:
- بشكل عام تسعى المنظمات غير الحكومية لتقديم الخدمات العمومية، أكثر من تصنيع السلع، ومن المعروف أن الخدمات تتسم بصعوبة التقييم والقياس⁽¹⁸⁾.
- عادة ما تشهد المنظمات غير الحكومية صراعا، بين الأهداف والتخطيط الرشيد⁽¹⁹⁾. فإلى جانب أهداف المنظمة، تبدو هناك أهداف أخرى مغايرة للأعضاء، وأهداف أخرى للمؤسسات المانحة قد لا تكون لها علاقة بالخدمة، الأمر الذي يشكل صعوبة أساسية لتقييم الأداء، في الوقت الذي تسعى فيه المنظمة غير الحكومية التركيز على المدخلات أكثر من التركيز على المخرجات، بمعنى أنها تركز على جانب الموارد بشكل أكبر من النتائج المتحققة والأهداف المنجزة.
- إن وجود أهداف تشغيلية للمنظمة جنبا إلى جنب مع الأهداف العامة، يؤدي إلى إمكانية حدوث تداخل بين السياسات التي يضعها مجلس إدارة المنظمة والسياسات التشغيلية التي يضعها التنفيذيون⁽²⁰⁾. ويحدث ذلك ازدواجية بين رسالة المنظمة والأهداف التشغيلية.
- عامة ما تغطي الروح الخيرية على المنظمات غير الحكومية، وينظر إلى وجودها في حد ذاته، باعتباره نشاطا جديرا بالاحترام وعمل خير ومساهمة اجتماعية و أخلاقية وبالتالي فإنه لا حاجة لتقييم النتائج أو قياس العوائد. فصعوبة تقييم الأداء للمنظمات غير الحكومية، لا يجب أن تعيق القائمين على هذه المنظمات، من خلال عدم إمكانية محاولة تحديد الأهداف وتقييم النتائج لا للمسائلة، وإنما لتحديد مستوى الأداء ومعرفة الطريقة المثلى لتحسين عملها، من أجل إسهامها في التنمية المحلية المستدامة.

2- الرقابة على أداء المنظمات غير الحكومية

على الرغم من غياب المسؤولية القانونية التي ترغم المنظمات غير الحكومية على تقييم الأداء، فإن الاتجاه السائد هو أن تظل تلك المنظمات تحت الرقابة والمسائلة. فجمعيات المتطوعين تسعى دائما للتأكد من جدوى وجودها، وهذا لا يتم دون كشف حساب وتقارير لتقييم الأداء داخل المجتمع المحلي. كذلك فإن المؤسسات المانحة لا تتجه لإعطاء أموالها إلى أية منظمة بدافع الخير أو الشفقة، وإنما تقدم الدعم للمنظمات القادرة على تقديم الخدمات بكفاءة، وتكون خاضعة للمسائلة⁽²¹⁾.



وتبدوا عملية إيجاد نظام للسيطرة والرقابة على المنظمات غير الحكومية، في حاجة إلى توفر الرغبة الجادة بالمشاركة الفعلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز دور الدولة في التعامل معها.

فقد استطاع القطاع الخاص تطوير العديد من التكتيكات، التي يمكن الاستفادة منها في مجال الرقابة على النشاط المقام به. وإن كانت المنظمات مازالت بطيئة في تبنيها والعمل بها.

ويبدو اقتراب الإدارة بالأهداف، وسيلة مناسبة للمنظمات لمواجهة الضغوط المتزايدة للمسائلة، فمن خلال هذه المقاربة تستطيع المنظمة أن تحدد لكل مدير ما يقوم به من مهام، وفق الغايات المحددة سلفا. كذلك ستساعد هذه المقاربات على المسائل الهامة بدلا من إعطاء الأولوية لمسائل الروتينية.

من ناحية أخرى فإن مقاربة الإدارة بالأهداف، تعطي للمنظمات الفرصة لتجسيد مساهمتها بشكل دقيق وتحديد ما يجب إنجازه، وبذلك تقييم النتائج ومقارنتها بالأهداف.

وبشكل عام تبدو الأهمية الأساسية للرقابة في المنظمة الغير الحكومية في الحاجة إلى إثبات مصداقيتها في مواجهة المجتمع المؤيد لها، ومع ذلك فإن المنظمة عادة ما تكون تحت وطأة أنواع أخرى من الرقابة والمسائلة منها⁽²²⁾:

- رقابة المستفيدين من الخدمة؛
- رقابة المنظمات غير الحكومية المنافسة؛
- رقابة الحكومة أو الجهة الحكومية؛
- رقابة الأحزاب والكيانات المستقلة المتواجدة في المجتمع.

ومن هنا فإن المنظمات غير الحكومية، يمكن أن تنتهج الأساليب العلمية في التسيير من أجل أن تكون فاعلة في الحقل التنموي، وعلى الرغم من تنامي الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن الانتقادات الموجهة لها قائمة لاسيما في وطننا العربي، لكن المقاربة الحديثة في إدارة التنمية تجعل لدور المنظمات غير الحكومية، عاملا حيويا من عوامل تنمية المجتمع وخاصة المجتمعات المحلية الريفية⁽²³⁾، مما جعل التحول الجديد للدولة الخاص بالتعامل مع هذه المنظمات له ما يبرره.

الفقرة السابعة : دور المنظمات غير الحكومية في التنمية المحلية

إن التحولات الجديدة في التنمية، والدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة، فرز عقد اجتماعي جديد بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، في إطار الشراكة الثلاثية. يهدف إلى تعبئة أفضل للإمكانيات وموارد المجمع وإدارة و التسيير الرشيد لمؤسساته⁽²⁴⁾. وفي هذا الإطار فإن هيآت المجتمع المدني وفي مقدمتها المنظمات غير الحكومية، ساعدت على تحقيق أداء أكبر وترشيد للحكم، من خلال توسطها في العلاقة بين الفرد والدولة، عبر قدرتها على بناء المجتمع وتعبئة أفضل لأفراده. ويمكن أن يتم ذلك من خلال :

- مساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر أو التمويل أو الخبرة، على أداء أفضل للخدمات العامة وتحقيق رضا المواطنين؛
- التأثير على السياسة العامة، من خلال تعبئة جهود شرائح من السكان وحملها على المشاركة في الشأن العام؛

- تعميق المسائلة والشفافية، عبر نشر المعلومات والسماح بتداولها على نطاق واسع؛
 - النضال من أجل تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون، وحماية المواطنين من تعسف السلطة، وهو الدور الذي تقوم به المنظمات الدفاعية؛
 - تربية المواطنين على التربية الديمقراطية، من خلال اكتسابهم قيم الحوار وقبول الآخر والاختلاف ومسائلة القيادات.
- من هذا المنطلق تكون المنظمات غير الحكومية تعد وكيلا (agent) لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وحتى تقوم هذه المنظمات بالأدوار المنوطة بها، يتعين أن تجسد هيكلها في بنيتها المؤسسية يركز على القيم والاتجاهات والأهداف المنشودة.

خلاصة:

نستخلص من هذا المقال أنه من أجل النهوض بالمجتمع المحلي وتحسين نوعية حياته وتطوير مختلف الخدمات العمومية، في ظل الدور الجديد للدولة، ينبغي تفعيل مشاركة المنظمات الغير حكومية كفاعل جديد، في عمليات تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم جميع الخطط والاستراتيجيات التنموية. من خلال لعب الأدوار التالية في عملية التنمية الاقتصادية المحلية :

- 1- فاعل اقتصادي، حيث تتدخل عبر السعي إلى تعبئة الموارد المالية من أجل التوسع في المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر للفئات الأكثر فقرا مع توضيح أوجه الانفاق و توجيه مختلف الإنجازات الاقتصادية المحلية و الوطنية من أجل فعالية الفرص الاستثمارية سبيلا الى تحقيق قيمة مضافة معتبرة و توفير فرص العمل للقادرين عليه وتقديم مختلف الخدمات العمومية في الزمان و المكان المناسبين ؛
- 2- فاعل اجتماعي، حيث تقوم بتأطير المجتمع المحلي وتتدخل من أجل حل النزاعات الداخلية بين الأعضاء بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية، و تعمل على تقوية أسس التضامن الجماعي و إدارة الصراع بوسائل سلمية. كما تسعى إلى احترام قيم العمل التطوعي، الفردي و الجماعي و الإسهام في عملية بناء المجتمع بصفة عامة ، أو إعادة بنائه من جديد من خلال غرس القيم و المبادئ في نفوس الأفراد و الجماعات من أجل تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية متكاملة .
- 3- الفاعل في تعزيز وتطوير الإطار البشري من خلال التركيز علي الخدمات التعليمية و تدريس المناهج الهادفة و تنظيم الورشات و الملتقيات في إطار التكوين المستمر لمكونات المجتمع المحلي من أجل تحقيق تنمية الذاتية .

قائمة المراجع

1. احمد رؤوف ، تحديات علم اجتماع التنمية – القاهرة : دار المعارف ، 2019
2. سامية محمد جابر و آخرون ، علم اجتماع المجتمعات الجديدة مصر : دار المعرفة الجامعية ، 2000
3. أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي : الاستراتيجيات، نماذج الممارسة، الإسكندرية: 2000
4. عبد الرؤوف الباز ، دراسات في التنمية المحلية ، مصر : المكتب الجامعي ، 2019
5. سليمة بوزيد ، التضخم الإداري والتنمية المحلية (دراسة ميدانية بمدينة بسكرة) رسالة ماجستير في علم الاجتماع تخصص تنمية ، جامعة بسكرة 2004
6. محمد سيد الازهر، تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة، الإسكندرية: 2018
7. أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية: نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع، الإسكندرية 1999
8. شوقي السيد ، العمل الخيري التطوعي و التنمية ، الكويت ، دار الكتاب 2021
9. عطى حسين افندي، المنظمات غير الحكومية، إعادة التفكير من أجل دور أكثر فاعلية ، القاهرة، 2020
10. احمد الأشقر ، تطور المجتمع المدني ، القاهرة ، دار العلوم: 2019
11. شهيد الباز : المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين – محددات الواقع وآفاق المستقبل، المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية القاهرة 19/17 مايو 1997.
12. زهير لخيار : الجمع المدني والحكامة، نمو تقوية القدرة التفاوضية للعمل الجماعي، ضمن مجلة مسالك، العدد 08 مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 2008
13. طارق احمد: دور المنظمات غير الحكومية في التنمية ، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية 2019
14. بدر ناصر المطيري، مستقبل الوقف في الوطن العربي، ندوة الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، تحرير إبراهيم البيومي غانم ، مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف، بيروت ، 2003
15. سعد الدين إبراهيم، العمل الأهلي في مصر، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2010
16. شوقي السيد ، العمل الخيري التطوعي و التنمية ، الكويت ، دار الكتاب ، 2021،
17. السيد قادر إسماعيل : إشكالية مفهوم المجتمع المدني، النشأة . التطور . ، دمشق: دار الأهالي 2017
18. دليل الممارسات السلمية بشأن وضع القوانين المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية، مسودة مناقشة، أعدها البنك الدولي، المركز الدولي لقوانين الهيئات التي لا تستهدف الربح، بحث رقم 26، مايو 1997، سلسلة بحوث التنمية الاجتماعية. على موقع التميز للمنظمات غير الحكومية: www.ngoce.org
19. عبد الرحمن فرحانه: معركة العمل الخيري، موقع: www.islamtoday.net
20. Veltz Pierre ، « Le développement local face à la mondialisation » ، in Comment améliorer la performance économique des territoires ? ، Les 3èmes entretiens de la Caisse des Dépôts sur le développement local ، Paris : La société des Acteurs publics/CDC ، Collection les Hexagonales ، novembre 2020

21. Pecqueur (B.) ، Le développement local ، Syros ، 2e édition revue et augmentée ، 2000
22. Greffe (X.) ، le développement local ، Editions de l'aube/DATAR ، 2020.
23. www.annidaa.org/modules/news/articles/php?Storyid=3853
24. Dr HOARAU Christian, LAVILLE Jean-Louis (dir), La gouvernance des associations, Editions Eres, 2008

التهميش والاحالات

- (1) - Veltz Pierre ، « Le développement local face à la mondialisation » ، in Comment améliorer la performance économique des territoires ? ، Les 3èmes entretiens de la Caisse des Dépôts sur le développement local ، Paris : La société des Acteurs publics/CDC ، Collection les Hexagonales ، novembre 2020.p55
- (2) - Greffe (X.) ، le développement local ، Editions de l'aube/DATAR ، 2020.p 28
- (1) - www.annidaa.org/modules/news/articles/php?Storyid=3853
- (2) - أحمد رؤوف ، تحديات علم اجتماع التنمية - القاهرة : دار المعارف ، 2019، ص 29.
- (3) - سامية محمد جابر و آخرون ، علم اجتماع المجتمعات الجديدة مصر : دار المعرفة الجامعية ، 2000، ص 19
- (3) - أحمد مصطفى خاطر ، تنمية المجتمع المحلي: الاستراتيجيات، نماذج الممارسة، الإسكندرية: 2000 ، ص 157
- (4) - Pecqueur (B.) ، Le développement local ، Syros ، 2e édition revue et augmentée ، 2000، p24
- (5) - عبد الرؤوف الباز ، دراسات في التنمية المحلية ، مصر : المكتب الجامعي ، 2019، ص 85
- (6) - سليمة بوزيد ، التضخم الإداري والتنمية المحلية (دراسة ميدانية بمدينة بسكرة) رسالة ماجستير في علم الاجتماع تخصص تنمية ، جامعة بسكرة 2004، ص 42
- (7) - محمد سيد الأزهر ، تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة، الإسكندرية: 2018 ، ص 101
- (8) - أحمد مصطفى خاطر ، تنمية المجتمعات المحلية: نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع، الإسكندرية 1999، ص 167
- (9) - شوقي السيد ، العمل الخيري التطوعي و التنمية ، الكويت ، دار الكتاب 2021، ص 48
- (10) - عطى حسين افندي ، المنظمات غير الحكومية، إعادة التفكير من أجل دور أكثر فاعلية ، القاهرة، 2020 ص 121.
- (11) - أحمد الأشقر ، تطور المجتمع المدني ، القاهرة ، دار العلوم: 2019 ص 122.
- (12) - شهيد الباز : المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين - محددات الواقع وآفاق المستقبل، المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية القاهرة 19/17 مايو 1997. ص 22

- (13) – شهيد الباز : المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين مرجع سابق. ص 28
- (14) – زهير لخيار : المجمع المدني والحكامة، نمو تقوية القدرة التفاوضية للعمل الجماعي، ضمن مجلة مسالك، العدد 08 مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 2008، ص 89.
- (15) – طارق احمد: دور المنظمات غير الحكومية في التنمية ، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية 2019، ص 59.
- (16) -Dr HOARAU Christian, LAVILLE Jean-Louis (dir), *La gouvernance des associations*, Editions Eres, 2008, 196 p.
- (17) – بدر ناصر المطيري، مستقبل الوقف في الوطن العربي، ندوة الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، تحرير إبراهيم البيومي غانم ،مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف، بيروت ،2003، ص 802.
- (18) – دليل الممارسات السلمية بشأن وضع القوانين المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية، مسودة مناقشة، أعدها البنك الدولي، المركز الدولي لقوانين الهيئات التي لا تستهدف الربح، بحث رقم 26، مايو 1997، سلسلة بحوث التنمية الاجتماعية. على موقع التميز للمنظمات غير الحكومية: www.ngoce.org
- (2) – طارق احمد: دور المنظمات غير الحكومية في التنمية ، القاهرة: مرجع سابق، ص 55.
- 20 – عبد الرحمان فرحانه: معركة العمل الخيري، أنظر موقع: www.islamtoday.net
- (21) – سعد الدين إبراهيم، العمل الأهلي في مصر، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2010 ، ص 102
- (22) – شوقي السيد ، العمل الخيري التطوعي و التنمية ، الكويت ، دار الكتاب ، 2021، ص 76
- (23) – السيد قادر إسماعيل : إشكالية مفهوم المجتمع المدني، النشأة . التطور . دمشق: دار الأهالي 2017، ص 68
- (24) – طارق احمد: دور المنظمات غير الحكومية في التنمية ، القاهرة ، مرجع سابق ، ص 123